تحدث في ندوة نظمتها كلية القانون.. النائب العام :

«قانون مكافحة الفساد» مقرر جديد في جامعة قطر

قطر نموذج يحتذى في مجال تكريس دولة القانون

مسابقة لطلبة القانون لأفضل فكرة خلاقة لمكافحة الفساد

○ الدوحة - الشرق

شارك سعادة الدكتور علي بن فطيس المري، النائب العام القطري والمحامي الخاص للأمم المتحدة لمحاربة الفساد في ندوة لكلية القانون بجامعة قطر بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد الذي يصادف التاسع من ديسمبر في كل عام.

حضر الندوة الأستاذ الدكتور حميد المدفع نائب رئيس جامعة قطر لشؤون الإدارة والدكتور محمد عبد العزيز الخليفي عميد كلية القانون، إضافة الى طلاب منهج مكافحة الفساد في جامعة قطر، نظمت الندوة كلية القانون بالتعاون مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بمناسبة هذا الحدث الدولي.

ورحب عميد كلية القانون بسعادة النائب العام وشدد على أهمية هذا الحدث الدولي وما تقدمه الاتفاقية من

منظمة الأمم المتحدة لجميع الجهود المحلية في دول المنطقة لتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وخاصة الفصل الثالث منها الذي يتعلق بمنع الفساد، وان الشراكة مع المؤسسات الاكاديمية في الدول الاعضاء في الاتفاقية لا غنى عنها في تطبيق مضامين الاتفاقية والوصول الى الاهداف التي تسعى لتحقيقها.

وتحدث أيضا استاذ مادة محاربة الفساد عن أهمية اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وما قامت به الجامعة ترجمة للعمل في تطبيق الاتفاقية من خلال التعاون مع مكتب النائب العام ايمانا منها باهمية خلق جيل علي وعي بظاهرة الفساد قادر علميا على مكافحتها، وانشاء كرسي علمي باسم "كرسي النائب العام لمكافحة الفساد" و الذي شمل ثلاثة مجالات رئيسة، هي المجال التدريسي، ومجال البحث العلمي، و مجال التعليم القانوني المستمر.

وذكر في خطابه "أن الموضوع الذي تشكلت حوله ندوتنا هذه من الأهمية بمكان حيث أصبح الفساد معضلة العصر وذلك لعظم ما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، الأمر الذي يقوض مؤسساتها الديمقراطية ويمس من قيمها الأخلاقية وعدالتها المجتمعية كما يعرض تنميتها وسيادة القانون فيها لخطر حقيقي.

وما وجود أهل الاختصاص معنا اليوم إلا فرصة نادرة لتسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي واستيفاء جوانبه المختلفة. وقد استهل سعادة النائب العام كلمته بتوجيه الشكر الى جامعة قطر، ادارة واساتذة وطلبة على هذه المبادرة الطيبة، مؤكدا أن التفاعل الاكاديمي بين الاستاذ والطلبة يشكل اساسا لاستحصال الخبرة العلمية والاجتماعية والتي قد تفوق الخبرة الوظيفية.

وتحدث في ندوته عن سبب اختيار دولة قطر لأن يتولى مواطن من موطنيها منصب محامي الامم المتحدة لمحاربة الفساد مرجعا ذلك الى أسباب بدأت عام 2004 عندما تبنت دولة قطر دستورها الدائم وكرست مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث واعطت السلطة القضائية استقلالا اداريا وماليا عن السلطة التنفيذية وقسمت القضاء الى جزءين متمثلين بالنيابة العامة والمحاكم بدرجاتها الثلاث. وركزت دولة قطر منذ ذلك الحين على سياسة الافعال لا سياسة الاقوال. اذ دأبت الاجهزة القضائية بدعم كامل من حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى على تكريس مبدأ استقلال القضاء بدعم كامل من السلطة التنفيذية التي نأت بنفسها عن التدخل في اعمال القضاء.

وان التصنيف العالي لدولة قطر في المؤشر العالمي لمحاربة الفساد، بعد أن حققت المرتبة الاولى عربيا وكانت من بين مصاف افضل عشرين دولة عالميا، لم يأت ذلك الا نتيجة لما حققته دولة قطر منذ بداية مسيرتها وتصميمها على ان تحتل المراتب العليا في مكافحة الفساد. وأن خطاب صاحب السمو أمير البلاد المفدى في خطاب توليه سدة الحكم ترجم هذا التوجه بصورة واضحة. وأعلن النائب العام عن مسابقة لطلبة القانون لأفضل فكرة خلاقة لمكافحة الفساد تقترح من خلال كلية القانون ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد على ان تقدم هذه الافكار من خلال بحوث علمية منهجية تقدم اقتراحات تهدف الى معالجة ظواهر الفساد التي تنتشر في مجتمعاتنا اليوم.

وأكد سعادة النائب العام على دعم جديد يحمل اسم "قانون مكافحة الفساد" يتم من خلاله التعريف بمصطلح الفساد من وجهة النظر القانونية، وبيان صور الفساد وأسبابه. ثم يتم بعد ذلك التعرض لصور جرائم الفساد في التشريعات الجنائية القطرية وتطبيقاتها القضائية، ومقارنة التشريع القطري بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة والقانون المقارن، للوقوف على مدى مواءمة التشريعات القطرية وكفايتها لتحقيق الغرض منها وهو محاربة الفساد بكافة أشكاله و صوره. وأخيرا يتعرض المقرر للآليات والجهات الوطنية والدولية المعنية بمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية.